**تقرير عن التعاون الدولي الشامل للإعاقة**

**مقدم إلى:** **المقرر الخاص المعني بذوي الاعاقة**

**مقدم من:** مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان (ذات المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة).

**مقدم عن**: مصر.

**التاريخ:** إبريل 2020

* **يرجي وصف كيف أن جهود التعاون الدولي لبلدك، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الدولية، شاملة ومتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ وكيف يتم تتبع التمويل والتقارير المقدمة عنه.**

تشكل نسبة ذوي الإعاقة في مصر نحو 10.67 % من إجمالي عدد السكان، وبالتالي فأن الحكومة المصرية تعمل على تقديم الخدمات الاجتماعية والنفسية والطبية والتعليمية والمهنية لهم بالتعاون مع الهيئات الدولية المختلفة بالشكل الذي يحفظ حقوقهم[[1]](#footnote-1)، ومن بين الهيئات الدولية التي تتعاون معها الحكومة المصرية لتغطية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الدولي وليس في مصر فقط ،الاتحاد الدولي للاتصالات والذي عقد بروتوكول مشترك مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية لإطلاق المركز الإقليمي للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة في مصر والذي سوف يعزز من إتاحة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لذوي الإعاقة بالمنطقة العربية ويخدم نحو55 مليونا من ذوي الإعاقة بالوطن العربي ،وفى السياق تم إطلاق تطبيق انطلاق الموقع الإلكتروني لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة على الوصول للأماكن المختلفة والتعرف عليها[[2]](#footnote-2).

وفى هذا الإطار وقع وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية بروتوكول تعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة "يونيسف" بهدف توفير مجموعة من البرامج التعليمية والثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة بما يسهم من رفع قدراتهم الاجتماعية والتعليمية في المجتمع المصري[[3]](#footnote-3)، بينما قامت الحكومة المصرية بتوقيع مذكرة تفاهم مع المجلس الثقافي البريطاني بهدف رفع كفاءات وقدرات العاملين بالأكاديمية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوي الإعاقة في مجال تنمية الاقتصاد الإبداعي والمشروعات ذات العائد المجتمعي، وبموجب هذه المذكرة سوف يتم تنظيم تدريبات مشتركة وورش عمل لخدمة العاملين بالأكاديمية، الجدير بالذكر أن الأكاديمية قامت بتدريب 1900 شخص من ذوي الإعاقة على المجالات التكنولوجية المختلفة[[4]](#footnote-4)، بينما وقعت وزارة التضامن الاجتماعي المصرية مذكرة تفاهم مع المجلس الثقافي البريطاني لإعداد الأشخاص ذوي الإعاقة للتعامل مع سوق العمل وذلك بتدريبهم على مجالات ريادة الأعمال والاقتصاد الإبداعي[[5]](#footnote-5).

وبالسياق وقعت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مذكرة تفاهم مع منظمة تطوير التكنولوجيا المساعدة باليابان لتوفير الخدمات الإلكترونية الناطقة للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتضمن سهولة الوصول إلى المعلومات مع استخدام التكنولوجية لتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة[[6]](#footnote-6)، وفى هذا الإطار تتعاون الوكالة اليابانية للتعاون الدولي مع وزارة الاتصالات المصرية على توفير المواد الثقافية بطريقة تناسب الأشخاص الذين لديهم إعاقات بصرية بما يضمن حقوقهم الثقافية[[7]](#footnote-7)، بينما وقعت وزارة التضامن الدولي برتوكول تعاون مع بنك وفا التجاري بهدف توفير مكاتب لخدمة تراعي حقوق ذوي الإعاقة وتسهل تقديم الخدمات البنكية لهم[[8]](#footnote-8).

بينما قامت الحكومة المصرية بالتعاون مع دولة فنلندا لتصميم مناهج دراسية وتدريب المعلمين على طرق تدريس تضمن حقوق ذوي الإعاقة في المجال التعليمي، وبموجب هذا التعاون قامت الوزارة بتدريب 23 ألف معلم للتعامل مع ذوي الإعاقة مع توفير الدعم لـ٥٩٣٩٠ طالبًا من ذوي الاحتياجات الخاصة في نحو ١٢٠٠٦ مدارس[[9]](#footnote-9)، وبالسياق أطلقت وزارة التضامن المصرية صندوق بقيمة 100 مليون جنيه لدعم ذوي الاحتياجات الخاصة بالتعاون مع شركات دولية خاصة وبنوك وقام الصندوق بتدريب 400 شخص من ذوي الاعاقة على مجموعة من الوظائف السياحية المختلفة[[10]](#footnote-10)، وفى عام 2017 تم اختيار مصر من ضمن العشر دول الأكثر ابتكاراً في مجال سياسات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بسبب قيام الوزارة بتدريب 500 شخص من ذوي الإعاقات البصرية والسمعية على التسويق الهاتفي وإدخال البيانات وأساسيات الحاسب الآلي الأمر الذي أدى إلي توظيف نحو 60 بالمئة منهم[[11]](#footnote-11).

وفى هذا السياق قامت الحكومة المصرية بإنشاء مركز تقني لخدمات ذو الإعاقة ليكون الأول من نوعه في إفريقيا وسيمكن المركز الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية أو الكلامية من استخدام التكنولوجيا للتواصل عبر الهواتف المحمولة، بينما قام الصندوق الاستئماني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر بتقديم مجموعة من البرامج التعليمية والتدريبة التي استفاد منها أشخاص من ذوي الإعاقة في 112 منطقة عشوائية في القاهرة وهو الصندوق الذي تم إنشاءه كنتيجة للتعاون بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[[12]](#footnote-12).

وفي هذا الإطار، وقعت وزارة التضامن الاجتماعي اتفاقية مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لتنفيذ مشروع البرنامج المتكامل لدعم حقوق ذوي الإعاقة بتكلفة إجمالية قدرها مليون دولار أمريكي يتحمل منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 200 آلف دولار وتتحمل الوزارة 800 آلف دولار[[13]](#footnote-13)، وتقوم وزارة التضامن الاجتماعي المصرية برعاية مبادرات المؤسسات الخاصة المختلفة والتي تهدف إلي مساعدة ذوي الإعاقات مثل دعم الحكومة والوزارة مشروع ماجدة وهي أول منصة إلكترونية لمتحدي الإعاقة في مصر تقوم بدور حلقة الوصل بين أصحاب الأعمال والشركات ومراكز التدريب والمؤسسات وهي نتيجة للتعاون بين مؤسسة ابتسامة مع مؤسسة فودافون مصر لتنمية المجتمع[[14]](#footnote-14)، وتقوم الحكومة المصرية بعقد مجموعة من التدريبات المختلفة مع الهيئات الدولية لدعم ذوي الإعاقة، ففي نوفمبر 2019 عقدت لجنة المرأة ذات الاعاقة ورشة عمل لتدريب أعضاء المجلس القومي للمرأة على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية[[15]](#footnote-15).

* **يرجى وصف كيف يدعم -التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي- جهود بلدك لإعمال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال تسهيل تبادل المعارف والمهارات المبتكرة والمبادرات الناجحة.**

في إطار التعاون الدولي بين مصر وبلدان الجنوب، قامت الحكومة المصرية بالتوقيع على إعلان فاليتا للتعاون العربي الأوربي لدعم حقوق الاشخاص ذوى الإعاقة، ويؤكد الإعلان على ضرورة التعاون من أجل إشراك الأشخاص ذوى الاعاقة في اتخاذ القرارات التي تؤثّر على حياتهم ومستقبلهم والتشجيع على مواصلة جهود الحكومات العربية والاتحاد الأوروبي من أجل إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتأكيد على حق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في العيش المستقل والإدماج في المجتمع والحصول على الفرص اللازمة لاتّخاذ خياراتهم[[16]](#footnote-16).

وفى إطار نقل التكنولوجيا وتعزيز التنمية الصناعية القائمة على الابتكار بين الدول الأفريقية قامت الحكومة المصرية بإطلاق مركز للتعاون الصناعي فيما بين بلدان الجنوب ومن بين القطاعات التي يحاول فيها المركز تعزيز التكنولوجيا في تنمية المجتمع كان لذوي الإعاقة نصيب كبير في الأنشطة التي يقوم بها المركز[[17]](#footnote-17)، وقدمت مصر أكثر من 250 خبيرًا قصير الأجل وطويل الأجل لحوالي 30 دولة أفريقية للتدريب وتسهيل تبادل المعرفة في مجموعة متنوعة من القطاعات لتنمية المجتمع وتدعيم الأشخاص ذوي الإعاقة[[18]](#footnote-18).

* **يرجى وصف كيفية قيام بلدك بتنسيق المساعدة التي يتم تلقيها من التعاون الدولي وتحديد أولوياتها وإدارتها لضمان أن تكون برامج التنمية الوطنية شاملة ومتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة.**

تقوم الحكومة المصرية بتنسيق المساعدات الدولية التي تحصل عليها في دعم حقوق ذوي الإعاقة فهي تقدم الدعم النقدي المباشر للأشخاص ذوي الاعاقة الغير قادرين عن العمل بتكلفة سنوية 4.2 مليار جنيه وتمول 150 مشروع لتطوير تكنولوجيا للتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة[[19]](#footnote-19)، وتقوم وزارة التضامن المصرية بتقديم برامج التأهيل الشاملة لسوق العمل للأشخاص ذوى الإعاقة بمختلف فئاتهم، كما أنها توفر الخدمات الاجتماعية والنفسية والصحية المختلفة للأشخاص ذوي الإعاقة، كما أن هناك وحدات رعاية متخصصة للأطفال من ذوي الإعاقة لتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والبرامج الثقافية والفنية والرياضية المتنوعة، هذا إلي جانب الخدمات المقدمة للمكفوفين والصم والبكم والعديد من الفئات الأخرى[[20]](#footnote-20).

* **يرجى توضيح ما إذا كانت أهداف التنمية المستدامة قد أدت إلى زيادة المساعدة الإنمائية الدولية التي تفيد الأشخاص ذوي الإعاقة في بلدك وكيف.**

تعتبر تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أهم المبادئ الأساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة الوطنية في مصر، كما تعطي السلطات المصرية اهتمام بالغ بالأشخاص ذوي الإعاقة وظهر ذلك جليا من خلال إعلان رئيس الجمهورية 2018 عاماً للأشخاص ذوي الإعاقة، وكان أحد النتائج الرئيسية لهذا الإعلان هو إصدار القانون رقم 10 لعام 2018 بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهو القانون المصري الأول الذي يعالج على وجه التحديد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويخصص 5 في المائة من الوظائف الشاغرة للأشخاص ذوي الإعاقة سواء في القطاع الخاص أو العام، على أساس المؤهلات والقدرات بما يعزز من حقوقهم ويتماشى مع المبادئ العامة للاستراتيجية[[21]](#footnote-21).

ومن أهم الجوانب الاساسية لاستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030 هو موقع ذوي الإعاقة، فقد تم مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة في الأبعاد المختلفة للاستراتيجية بما يتناسب مع المستهدف تحقيقه في عام 2030، فعلى سبيل المثال تضمنت الأهداف الرئيسية لمحور التعليم والتدريب إتاحة التعليم للجميع دون تمييز وخرج عن هذا الهدف الرئيسي هدف فرعي يتمثل في توفير بيئة شاملة داعمة لعملية دمج ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعي وتحسين جودة مدارس التربية الخاصة للمتعلمين ذوي الإعاقة الحادة والمتعدّدة ويتم إعداد دور دراسة لذوي الإعاقة في الاستراتيجية من خلال المجلس القومي لشئون الإعاقة والهيئات المختلفة الأخرى ذات الشأن[[22]](#footnote-22).

بينما شاركت وزارة التضامن الاجتماعية المصرية مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمة الدولية للإعاقة وجامعة الدول العربية والمنتدى الآسيوي للإعاقة والمنتدى الأفريقي للإعاقة وشبكة أميركا اللاتينية للمنظمات غير الحكومية من الأشخاص ذوي الاعاقة وأسرهم في تنظيم المؤتمر الدولي حول النهوض باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار أجندة التنمية المستدامة 2030، وذلك من أجل ربط تنفيذ الأهداف التنموية ٢٠٣٠باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع إدراج الفئات ذوات الإعاقة المختلفة في المشروعات والبرامج التنموية المتعددة والتي تخص رؤية التنمية المستدامة 2030.

* **يرجى وصف إلى أي مدى وكيف يتم إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم واستشارتهم في القرارات المتعلقة بالتعاون الدولي في بلدك، وكيف يمكنهم الوصول إلى صناديق ومنح التعاون الدولي (بما في ذلك المتطلبات القانونية والإجراءات والتحديات).**

يتم إدراج الأشخاص ذوي الإعاقة في القرارات الدولية المختلفة الخاصة بتنسيق المساعدات والمنح التي تتلقها الحكومة لمساعدتهم من خلال المجلس القومي لشؤون ذوي الإعاقة والذي من صلاحياته الرقابة على المؤسسات والجمعيات التي تعمل بقضية الإعاقة المختلفة وهي المؤسسات التي تحصل على منح دولية خارجية لمساعدة ذوي الإعاقة، هذا إلى جانب إرسال التقارير الخاصة بالجمعيات والمؤسسات العاملة في مجال الإعاقة إلى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية طبقًا للاختصاص السابق الخاص بممارسة الرقابة[[23]](#footnote-23).

ويعمل المجلس بهذا الإطار على التنسيق مع كافة الوزارات والجهات المعنية لتطبيق أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، هذا إلى جانب تقديم المقترحات بالتعديلات في السياسات والوسائل والبرامج المعنية بشأن ذوي الإعاقة مع إبداء الرأي في أية اتفاقيات دولية أخرى تنضم إليها الدولة أو ترغب في الانضمام إليها تمس أو ذات صلة بالأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة إلي تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة في عضوية المحافل والمؤتمرات والمنظمات الدولية المعنية بقضايا الإعاقة بما يسهل عملية المشاركة في القرارات المتعلقة بالتعاون الدولي بقضايا التعاون الدولي المختلفة الخاصة بالإعاقة، كما يشارك المجلس في وضع السياسات القومية والخطط الاستراتيجية لدمج ذوي الإعاقة في المجتمع المصري[[24]](#footnote-24)، الجدير بالذكر أن البرلمان المصري يضم 9 نواب من ذوى الاحتياجات الخاصة لديهم اختصاصات واسعة فيما يخص الاتفاقيات والمنح الدولية المقدمة لدعم ذوي الإعاقة في مصر[[25]](#footnote-25).

* **يرجى تقديم أي معلومات وبيانات إحصائية متاحة عن التعاون الدولي الشامل للإعاقة في بلدك، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتحديات والقيود التي يواجهها نظام المساعدة الدولية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.**

على الرغم من جهود الحكومة المصرية لتحقيق الاستفادة القصوى من المنح والتمويل الدولية التي يتم تخصيها لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة بما يوفر حقوقهم الأساسية إلا أن هناك مجموعة من العقبات أمام تحقيق الاستفادة الكاملة من هذه المنح وتتمثل أهمها في غياب دعم الحكومة المصرية في توجيه المنح والتمويل الدولية نحو دعم حقوق الإعاقة في قطاعات أساسية مثل توفير موصلات مناسبة لذوي الإعاقة في مصر مع تحسين البنية التحتية للطرق والموصلات العامة لتناسب التعامل معهم فهذا القطاع غائب بشكل تام من جهود الدولة والمؤسسات الدولية[[26]](#footnote-26)، وفى هذا السياق فهناك عدم توجيه للموارد المالية والمعنوية لتغيير الصورة النمطية عن ذوي الإعاقة في المجتمع المصري والعربي بما يحقق المكانة الاجتماعية والنفسية لهم بالمجتمعات بينما يتعرض بعضهم للتنمر والسخرية كنتيجة لعدم توافر إطار قوي لجهود الدولة في محاربة الظاهرة عبر مجموعة من البرامج، وعليه توصي **مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** بما يلي:-

* إلي وزارة النقل المصرية ضرورة توجيه جزء من تمويلات المؤسسات الدولية لذوي الإعاقة في إنشاء موصلات خاصة بهم تتناسب مع ظروفهم.
* إلي الحكومة المصرية ضرورة تخصيص جزء من المنح التعليمية الموجهة لذوي الإعاقة في مجموعة من البرامج التي تدعم تغير الصورة النمطية للأشخاص ذوي الإعاقة وإظهار النماذج المتميزة منهم.
* إلي الحكومة المصرية ضرورة فرض غرامة على الأشخاص المتنمرين بما يضمن استخدامها فيما بعد لدعم ذوي الإعاقة.
* إلي الحكومة المصرية ضرورة تعزيز التعاون بشكل أفضل بين بلدان الجنوب مع تبادل الخبرات المختلفة فيما بينهم بما يضمن تعزيز حقوق ذوي الإعاقة.
1. احتياجات "ذوو الهمم" أولوية على أجندة عمل التنمية في مصر، الدستور ، 3 ديسمبر 2019 ، <https://bit.ly/2XgSvdj> يكفل الدستور المصري في المواد 11 و 53 و 60 و 37 و 81 حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في مصر وتسعى الدولة لتوفير احتياجات هؤلاء المتنوعة بعقد مجموعة من الاتفاقيات مع الهيئات الدولية المختلفة المعنية بالمساعدة هذا إلي جانب المساعدات التي تقدمها الحكومة [↑](#footnote-ref-1)
2. بأمر الرئيس. حقوق ذوي الهمم محفوظة، بوابة أخبار اليوم، ديسمبر 2019، <https://bit.ly/2yJ6Nt5> [↑](#footnote-ref-2)
3. بروتوكول تعاون بين الاتصالات و"يونيسف" لتمكين الأطفال المعاقين، الوطن ، أغسطس 2018، <https://bit.ly/2VcW0i7> [↑](#footnote-ref-3)
4. وزير الاتصالات يشهد توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الاتصالات والمجلس الثقافي البريطاني، جمهورية مصر العربية وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، 3 سبتمبر 2019،https://bit.ly/2XfvPdk [↑](#footnote-ref-4)
5. التضامن الاجتماعى تبرم اتفاقا مع الثقافي البريطاني لدعم ذوي الاحتياجات، جريدة المال، أكتوبر 2019، <https://bit.ly/3bWNpaf> [↑](#footnote-ref-5)
6. مذكرة تفاهم بين الاتصالات ومنظمة يابانية للتعاون في مجال الدمج الرقمي لذوي الإعاقة، حابي ، ديسمبر 2019 ، <https://bit.ly/2y0MrLe> [↑](#footnote-ref-6)
7. JICA supports Egypt for inclusion of persons with disabilities . dailynewssegypt . October 7, 2018 . <https://bit.ly/2x2WAHe> [↑](#footnote-ref-7)
8. Ministry of Social Solidarity and Attijariwafa bank Egypt Sign Cooperation Protocol to develop 70 service offices for Persons with Disability in 6 Governorates. . Attijariwafa bank . 16 December 2018 . <https://bit.ly/2UTS873> [↑](#footnote-ref-8)
9. جهود مصر لدمج ذوي الإعاقة بالتعليم القومي للإعاقة يدرس التجربة الفنلندية أشرف مرعي لابد من تطوير شامل بجميع المراحل الدراسية، صدي البلد ، أكتوبر 2019 ، <https://bit.ly/2wZSIad> [↑](#footnote-ref-9)
10. EGYPT LAUNCHES NEW EGP 100 MILLION FUND FOR PEOPLE LIVING WITH DISABILITIES . cairoscene. 2018 . <https://bit.ly/39XjHRf> [↑](#footnote-ref-10)
11. دمج وتمكين ذوى الإعاقة تيسير الحياة بتكنولوجيا المعرفة، الهيئة العامة للاستعلامات مصر ، 2017 يونيو، <https://bit.ly/3e59sNK> [↑](#footnote-ref-11)
12. Egypt: New Technical Center for Persons with Disabilities . the global initiative for inclusive . July 30, 2018 . <https://bit.ly/2wjpvqa> [↑](#footnote-ref-12)
13. وزارة التضامن والمجلس القومي لشئون الإعاقة، الهيئة العامة للاستعلامات، أبريل 2017، <https://bit.ly/3c0HbGu> [↑](#footnote-ref-13)
14. إطلاق أول منصة إلكترونية لتوظيف ذوي الإعاقة بمصر، الهيئة العامة للاستعلامات ، يونيو 2019 ، <https://bit.ly/3aSzpOI> [↑](#footnote-ref-14)
15. المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة، المجلس القومي للمرأة ، أكتوبر 2019 ، <https://bit.ly/2wnRbKL> [↑](#footnote-ref-15)
16. مصر توقع مع 20دولة إعلان فاليتا للتعاون العربي الأوربي لدعم حقوق الاشخاص ذوى الإعاقة، المجلس القومي للمرأة ، يونيو 2019 ، <https://bit.ly/3aRUuJ7> [↑](#footnote-ref-16)
17. Meaning Mechanisms and Solutions South-South Cooperationin theArab States . Global South-South Development Academy Series . 2014. https://bit.ly/2yIa0Jm [↑](#footnote-ref-17)
18. Meaning Mechanisms and Solutions South-South Cooperationin theArab States مرجع سابق ذكره [↑](#footnote-ref-18)
19. غادة والي تعرض بمؤتمر دولي إنجازات مصر لحماية ذوي الإعاقة وتنتقد إسرائيل، جريدة المال، يونيو 2019 ، <https://bit.ly/2Riz8ww> [↑](#footnote-ref-19)
20. وزارة التضامن والمجلس القومي لشئون الإعاقة، الهيئة العامة للاستعلامات، أبريل 2017 ، <https://bit.ly/3c0HbGu> [↑](#footnote-ref-20)
21. EGYPT′SVOLUNTARY NATIONALREVIEW 2018 . ministry of planning, monitoring and administrative reform . 2018 . <https://bit.ly/3e5ojYL> [↑](#footnote-ref-21)
22. موقع ذوي الاحتياجات الخاصة باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، موقع الاستدامة والتمويل، سبتمبر 2019 ، <https://bit.ly/3e5tzLW> [↑](#footnote-ref-22)
23. نص قانون المجلس القومي للأشخاص لذوي الإعاقة ، أخبار مصر ، ديسمبر 2018، <https://bit.ly/2JPJgc1> [↑](#footnote-ref-23)
24. ننشر نص المسودة النهائية لمشروع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، بوابة أخبار اليوم، أغسطس 2016 ، <https://bit.ly/2Ris434> [↑](#footnote-ref-24)
25. البرلمان.. أحد المكاسب الكبرى لذوى القدرات فى عهد السيسى ، مبتدأ ، فبراير 2019 ، <https://bit.ly/2UT14cJ> [↑](#footnote-ref-25)
26. صرخة مُعاق تحديات تواجه ذوى الاحتياجات الخاصة صعوبة الحركة بالشوارع واستخدام وسائل النقل مطالب بتفعيل كود الإتاحة وتنفيذ القانون، البوابة نيوز، أكتوبر 2019 ، <https://bit.ly/2V9hoF3> [↑](#footnote-ref-26)